

SOLEYMANIYE B. KUTUPHAN	
Tarih <i>Seyyid Nasir ef.</i>	
Eski Kayit No.	60
Tasnif No.	16



7.

11
219

رسالة حكيم بلخي السيد

بسم الله الرحمن الرحيم
صار فالعنان الشاء الى وليمة الذي ادبنا
بالمناظره ومنعنا عن العناد والمكابرة
وامرنا بالمجادلة ونقض بنيان الضلالة
بالحكمة والموعظة الحسنة ومصليا على
من صح الشريعة الفراء وعجز عن معارضة
دلائل الفصحاء ولم يقدر على مقاومة
وشائله البلفاء وعلى الادلة المقيمين للنصحاء
بالبراهين الملمزين باثباتهم ليقين من الآل
والاصحاب اسناد الدين فيقول
العبد الفقير الى رحمة ربه الغني عمر بن

موسى قطيف افنديك وقفيد

سنة ١٢٥٩
هـ

حسين المعترف بالتقصير من قرحصار
الشرقي غفر الله له ولوالديه الهاشمي ولما
كانت الرسالة الكفوتية في الآداب صارعة
في ميدان الاذكاء واولى الابواب ومشملة
على فوائد فرايد نظمت بها كتب الاقدمين
وجامعة لبدايع سميت عنها زبر الاولين
على ما لم يوجد في المبسوطات ولم يسطر في كثير
من المطبوعات ولم يشر حالها وتحتاج اليه لؤاية
اسلو بها ثبوت العنان الى كشف القناع عن
وجوهها وايضاح الاسرار واظهار ما يستر
من مشكلاتها مع اني اجمع غصصا من غيرة
الاموطين وان الغيرة قيص من النيران وما
توفيق الآب الله الوهاب وعليه توكلت واليه
المأب فلما استتت بنيانها وشيدت
اركانها جعلتها وسيلة الى نظرة من حضرة
جامع الكمالات العلية محرز السعادة الى
السرمدية ففتح ابواب المعاني بمفتاح البيان
كاشف اسرار البلاء غنة بالايضاح والبيان
عمدة العلماء المحققين قدوة الفضلاء
المدققين حلا لمشكلات كتا المعضلة
هام الانام نظام العالم المسمى بخير الاسماء

نخبر سيّد الانبياء صاحب الدولة الـ
العثمانية راغب السنة السنّة لا زال
اعلام الفضل في أيام رفعة عالية
وقيمة العلم من آثار تربيته عالية فان تلقاه
بالقبول الاثم فشنشنة اعرفها من اكرم
وان لاحظته بعين العناية فشعشة عن
شعاع النور الاعظم بسم الله الرحمن الرحيم
اي ملايس او مستعينا بسم الله ابتداء
حامدا حال من فاعل ابتداء ايضا واثر
طريقة الحال على ما هو المشهور من حقوقهم
الحمد لله والحمد لله لتسوية بين الحمد والتسمية
ورعاية للتناسب بينها فقد ورد في الحديث
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو
ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو
اجزء فحاول ان يجعلهما قيدين للابتداء و
وحالين عنه الا انه قدم التسمية لان
النصين متعارضان ظاهرا اذى الابتداء
بلاخر وقد امكن الجمع بان يقدم احدهما
على الاخر فيقع الابتداء بالمقدم حقيقة
وبلاخر بلاضافة الى ما سواه فعمل بالكتاب
الوارد بتقديم التسمية والاجماع المنعقد عليه

وترك العاطف لئلا يشعور بالتبعية فيخل بالتسوية
كذا في التلويح ولا يجوز ان يكون حالا من فاعل
فيقول لانه يلز وقوع واو العطف في ابتداء
المعطوف لان المعطوف مجوع بعد فيقول
السائل حامدا لله وهذا لا يجوز كما اذا
قيل اكرمت زيدا عمروا وضربت وقيل في
مثل هذه العبارة يكون حامدا من قيل راشد
مهديا والتقدير اجد حامدا اقول فيه ما فيه
من ترك الفوائد الجلية ويمكن ان يقال عدل
عن المشهور لصنعة الاستغراب وللاشعار
بعدم شرطية الطريقة المتداولة او بان التسمية
جزء من الرسالة كالحمد كذا في الحاشية لله
لام البحر الجار اما ظرف لغو او مستقر وعلى
كلا التقديرين هي اما للاستحقاق او للا
خصاص او لشبه التمليك او للا لتقليل
كذا في الحاشية بناء على نفعا
بالفتح والسكون والمد بمعنى النعمة
والعطية لما كان اجل النعم الواصلة الى العبد
هو دين الاسلام و به التوصل الى النعيم
الدائم في دار السلام وذلك بطريق متوسط
النتي عليه الصلوة والسلام اردف الحمد بقوله

ومصليا اي وحال كوني داعيا له عليه السلام
بطلب الرقة باعتبار ان الدعاء به اله عم دعاء
لنا لا نرحة للعالمين او بطلب الرضاء باعتبار
الغايرة او بطلب اعطاء مقام الوسيلة
على سيد انبياء في ترك التصريح باسم النبي عم
تنويه بشان ونبية على ان كونه سيد
الانبياء امر حلي لا ينبغي على احد لما كانوا رضوان
الله تعالى عليهم واسطة بيننا وبينه عليه
السلام وامر عم بقوله اذ صليتم على فعموا
وجب العطف بقوله وعلى الال اي على اهل
بيته وعياله عم بقرينة ذكر الاصحاب ومن
هنا قيل كلما ذكر الال وحده يكون المراد به
اعم من اهل البيت واذا ذكر مع الاصحاب
يراد به اهل البيت او على كل مؤتي قد ذكر
قوله والاصحاب تخصيص بعد التعميم لاجل
التعظيم وفي المختار والاصحاب جمع صحب
كفرخ واخر اخ انتهى وذكر التفتان في
حاشية الكشف لاصحاب جمع صحب بالكر
مخفف صاحب كثر واغار وصحب بالسكون
اسم جمع كنهروا نهار لاصحاب لان
فاعلام يثبت جمعه على افعال لنهروا على الازواج

المعنى الحقيقي فتكون بعيدة منه فلا تحمل
عليها بل تحمل على الالفاظ والنقوش
والثاني اولى لوجود قيد الحقيقي فيه والموجود
في الاول قيد واحد كذا حققه بعض
محققي زماننا واقصاه في المخطولات
المراد من هذه مراد من قوله رسالة فيجد
المسندان فلا حاجة الى مؤنة حمل الاسناد
على الجاز او تقدير المضاف ولا فصح الكلام
اما يحمل الاسناد على الجاز لقصد المبالغة
او التقدير في جانب المسند او المسند اليه
كالذوال والمدلولات كائنة في علم الادب
او في بيان او مسوقة له فالظرفية اما مبنية
على الاستعارة المبنية على تشبيه العموم
الشمولي بالظرفية الحسية او مبنية على
حذف المضاف فيكون من قبيل ظرفية
الصفة لموصوفها كزيد في الصحة او في
بمعنى اللام فلا يكون الشيء ظرفا لنفسه
تدبر اعلم ان علم الادب اعم من علم المناظرة
وعلم الجدل لانه علم يبحث فيه عن احوال
الاجاث والمدافعة الكلية من حيث انها
نافعة او مضرة هذا بجهة الوحدة الذاتية

واما باعتبار الجهة الواحدة العرضية فهو
علم يعرف به كيفية الاحتراز عن الخطأ
في الابعاد الجزئية وذلك بكلا تعريفيه
غير مقيد بغرض اظهار الحق والزام الخصم
فلهذا كان اعم من العمليين العلمين وان قيد
بالاول يختص بعلم المناظرة وان بالثاني
يختص بعلم الجدل ويستفاد من التعريف
الاول موضوع الفن ومن الثاني غايته
لخصتها اى كشفت وصايت فيها ما يحتاج
اليه حال كوني اخذا او حال كونها مؤخدة
من كتب هذا الباب لتكون تحفة لبعض
الاحباب من المبتدئين وذكره اى مذكرة
لاولى الالباب من المنتهى يمكن كون اللام
معنى عند قال اعلم انك احتما لما سياتى
من مسائل هذا الفن لان علم الجدل لما وجب
كفاية لحفظ العقائد السنية وابصار
غيرها من مذهب الطائفة المخالفة لمذ
الاشاعة وجب تحصيل هذا الفن كفاية
لانه وسيلة الى الواجب لانه يعرف به علم
المجادلة بالقياس اليه لا شراكهما في معظم
المسائل بالذات وان اختلفا بالا اعتبار

والغرض قال وحيد عصره وفريد وهره
الحاج امير زاده في حاشيته للولدية ولا يبعد
ان يقال المناظرة لاظهار حقيقة بعض
المسائل واجبة كفاية لوجوب العلم بحقيقة
تلك المسائل وهذا العلم انما يتحقق باقامة
الدليل عليها ودفع ورود الشبه عليها على
ذلك الوجه فلما وجب المناظرة كفاية وجب
تحصيل هذا الفن اى الاداب لان المناظرة
غايته فثبت وجوب تحصيله بوجوب المناظرة
والجمالة اذا قلت بكلام اى اذ تصدرك
الكلام من غير ان يختل الكلام الا ترى العارى
عن الحكم كالتعريف والتقييد لان القول
المستعمل بالباء بمعنى الحكم والمراد من الكلام
ما يتكلم به الانسان قليلا كان وكثيرا و
الشرطية كلية وهو لا نسب للمقام
لا يقال فلا يصح الشرطية لعدم لزوم
التالى للمقدم كليتة لخلق الكلام الصواب
عن الحالات الخمسة كالامر والنهي لانا
نقول ان معنى قوله اذا قلت بكلام حال
كونك مناظر من حيث انك مناظر
فلا مناظرة في الاشاعات ولو حلت

على الجزئية كان له وجه فيوزك خمس
حالات الأولى حالة الدعوى أي حالة هي الدعوى
وهي النصب النفس لبيان الحكم بلا بيان
دليل مناسب للمطلب وتنبيه كذلك
فالدليل اعم من التنبيه اما مسامحة او
تغليباً او في الكلام مقدراً والكلام
مبنى على ما قبل من ان لا مناظرة في بينها
كذا في الحاشية والدليل لغة هو المرشد
وهو النصب والذاكر وما به الارشاد
واصطلاحاً عند الاصوليين ما يمكن
التوصل بصحيح النظر فيه او في احواله
الى ادراك قضية او الى علمها وعند
المنطقيين قضيتان فصاعداً يدرك
عنه بطريق الكسب قضية اخرى
او يستلزمها لذاتها والمناسب بهذا
المقام هو المعنى الاول من كل من الاصطلاح
فاعرفه والثانية حالة الدعوى بالدليل
تذكر ما مر من البيان والثالثة حالة
التعريف والرابعة حالة التقويم والخامسة
حالة التقييد والتخصيص ولم يتقرر
الحالة الثقل لا ندراجها في حالة الدعوى

والاجاب الاول ناظر الاول والثاني والثاني
اما بطريق عطف التفسير او عطف الخاص
على العام والا وفق ترك هذه الفقرة فتدبر
وهي ابتدائية محضة او مع العوضية عن
اما المقدرة او عاطفة بعد من الظروف
الزمانية المقطوعة عن الاضافة منوتيا
والعامل فيه اما اما المقدرة لياتها عن
الفعل او الواو لنباتها عن اما او الشرط المقد
او الجزاء المذكور فيقول الفاعل اما لا ماله
المقدرة او الموهومة ومثله في بناء الامر
على التوهم قول الشاعر بدلي ابي لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيئاً اذا كان جاثياً حيث
جر سابق على توهم الباء في مدرك او زائدة
جئني بها لتزيل العامل منزلة الجزاء والمعمول
منزلة الشرط كما نص عليه سيويه رحمه الله
في قولهم زيد حين اكرمك فاكرمه ان لم
تقد راما السائل اي لكل يحبه وتعلقه ورضاه
الفقير اي العاجز المحتاج الى رضا الله
واجابة المجيب دعوة السائل واثار قدرة
التقدير المنزه عن العجز هنا اعتراف وامتنان
لقوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله

وطمع حكم قوله تعالى اجيب دعوة الداع اذا
دعان السيد صفة للسائل محمد عطف
بيان له ابن صفة لمحمد الحاج حميد مركب
مضاف اليه الكفوى يمكن ان يكون صفة
لكل من الاجن والاب غفر الله له ولوالديه له
النسبى اى المنسوب كل واحد منها الى نسب
شريف الهاشمى كاشف له هذه المعنى الحقيقى
ما من شأنه ان يكون موجودا مستخصا
محسوسا بالبصر هذا بحسب اصل اللغة
وان كان مستعملا فى الاعم منه لكنه جاز
فالظاهر انه اشارة الى اللفاظ الحقيقية
المرتبة الكلية من حيث انها دالة بالذات
على المعانى المرتبة او الى النقوش المرتبة الكلية
الدالة عليها بواسطة دلالتها على اللفاظ
الدالة على المعانى لان لفظة هذه اذا لم يمكن
حلها على المعنى الحقيقى المذكور يجب حلها
على المعنى المجازى الا قرب منه ولا يتحقق
الاقرابة الا بان وجد فى المجازى قيد
او قيود من الحقيقى وذلك ما وجد الا فى اللفاظ
وهو الوجود الخارجى وفى النقوش وهو الوجود
والمحوسية بالبصر والمعانى المرتبة فى الذهن
والالفاظ المختلة والمركبة عارية عن قيد

والنقاب بل بينهما يحكم خاص فى الناقل وهو
عدم التزام صحة منقوله وعدم تعلق الوثقة
له بخلاف المدعى والا فالناقل مدعى لانه
يصدق عليه انه نصب نفسه لبيان الحكم
اعنى صحة النقل فافهم اما الحالة الاولى
لك فالوظائف المتعلقة بها الموجهة المستحقة
او بالكسر بمعنى المتوجهة من الخصم اى
من يريد الخصومة لان السائل لا يكون
خصما بالفعل مالم يأت شيئا لثمة لما امتنع
الاستغراق فى لام الوظائف ذى يكون
معناه كل فرد من افراد الوظيفة ثلثة وهذا
يتن الفساد اضمحل معنى الحقيقة واريد به
الطبيعية العامة فعناه مفهوم الوظيفة
الموجهة منه مشتمل على ثلثة اشتمال الكل
الواحد على جزئياته ومعناه حمل عليها
ووجوده فيها فاحفظه الاولى المناقضة
مجازا لا حقيقة لغويا لا عقليا ولا خذفيا لان
الحقيقة مطالبة مقدمة الدليل والعقل والحنفى
مطالبة المدعى المدلل وهو غير موجود هنا مطلقا
سواء كان مع السند او لا بان يقول لانه كون
ذا كذا كيف انه مثل هذا ولم لا يجوز ان يكون

كذا اولاً ثم يكفون ذاكذا او يقول الخ
بيان هذا وبين بهذا او غير ذلك وما
الكل ان هذا مصداق البيان واعلم ان المناقضة
والمنع والنقض التفصيلي الفاظ مترادفة
كلها طلب الدليل على صحة مقدمة الدليل
والثانية النقص الاجمالي المشبهى بخصوص
العناد لا التحقيق لانه ابطال الدليل بان
يقول ان هذا فاسد لانه مخالف للاجماع
اولمذهبك وكل شئ هذا شأنه ففاسد
والثالثة المعارضة التقديرية بانيات
خلاف المراد لا التحقيقية لانها ابطال
الدليل او ابطال المدعى المدلل بان يقول
لو كان عندكم دليل مقدّر على مطلوبكم
فقد نادى دليل محقق يثبت خلافة وهما هنا
ابطال المدعى بواسطة اثبات نقضيهما
والفرق يظهر بملاحظة تصويرهما
وهما ايضا من قبيل الجاز لكههم عبروا
بالشبهى والتقديرية كحال الاستياز وكذا الحال
في حالة التقليل بل الدليل على التفصيل واما
الابطال بل الدليل فلا يسمع اتفاقا اذا عرفت
ان الخصم تلك وظايف فاعلم ان الوظايف

الموجهة لك في مقابلة الوظيفة الاولى
له وهى تلك المناقضة اشتان الا ولى اثبات
مدعائك المنوعة اى بيان ثبوتها
وهو اما باقامة الدليل ان نظرية او التنية
ان بدئية خفية فتذكر ما مر على صحة
او على ازالة خفائه اى على كون مدعائك
صححا متعلق باقامة او بحرية اى بحرية
اياه وهو ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ
ففيه تجريد او بابطال السند اى بواسطة
بيانك بطلانه بالدليل او التنية وهو
ما يقوى المنع مطلقا سوا كان في نفس
الامر او في زعم المانع فقط فيحمل الاعم
وبعضهم منع كون الاعم سند وابطاله
انما قيل هو على ما قيل انه من قبيل ال
التصديقات لان الابطال هو بيان
البطلان والبطلان هو الكذب وهو
لا يتصور في التصورات ولو قال او
بنفى السند كان اوفق للاشياء
واشارة الى ما ذهب اليه المحققون
من انه من قبيل التصورات لان النفي هو بيان
الانتفاء والانتفاء هو عدم الوقوع وهو

يتصور في التصورات لو وجد مساويا
لنقيض المتنوعة في نفس الامر وفي زعم المتابع
لكن الثاني انما يقع في الجدل والاول يقع
مطلقا لان ابطال الاخص منه والاعم
من وجه غير مقيد واما ابطال الاعم
مطلقا فمفيد فلو قال لا زما بد مساويا لكان
اشمل لان اللازم اما مساويا ولمزومه او اعم
منه مطلقا مع انه قيل لا يستلزم انتفاء واحد
المساويين انتفاء الاخر تأمل والثانية ابطال
المنع اذا كان متعلقا بعبء كالبديهة الجلية
او الاستقرائية بلا شاهد والمسئلة بان
تقول ان منعك مرد دلالة متعلق بدعوى
كذا بلاشبهة الى الاثبات بالطرق الثلاثة
وهذا من البيان الموعود بقوله وسيا في زيادة
البيان والذي في مقابلة الوظائفين الامر خيرتين
له وهما النقص الشبهى والمعارضنة التقديرية
اربع وظائف الاولى منع مقدمته قد مر ان
المنع طلب الدليل على المقدمة ففيه تجريد
او تأكيد وهي ما يتوقف عليه الدليل من
جهة صحته ذاته او من جهة صحته والضمير
ان رجوع الى الخصم وهو المتبادر فلاضافة

لا في ملازمة وان الى الدليل حقيقة
والثانية التحري اى تحرير مدعى فقط
والثالثة والرابعة النقصان التحقيقان فيه
تغليب اى النقص الاجمالى الحقيقى وهو
ابطال الدليل بالتخلف او باستلزام
خصوص المساد بان تقول ان ذلك
هذا جار فى مادة كذا متخلفا عنه حكم مدعى
او هو مستلزم للدور مثلا وكل دليل هذا
شأنه فساد والمعارضنة الحقيقية و
هى المقابلة على سبيل الممانعة او اقامة
الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم
الدليل بان تقول ان ذلك هذا اقام
على نقيض مدلوله دليل او ان مدعى دليلك
هذا اقام على نقيضه دليل وكل دليل او مدعى
دليل هذا شأنه فساد كذا فسر وصور
بعض الفضلاء بيننا لك على وجه الاختصار
بل النقصان وسيا في الحالة الثانية زيادة
البيان اى البيان الزائد كما اشرنا اليه واما
الحالة الثانية لك اى حالة الدعوى بالدليل
فالوظائف المتعلقة بها الموجهة بالفتح
على ما هو المشهور او بالكسر على ما مر من الخصم

من شأنه الخصومة لما سبق حقيقة او حكما
فلا يرد انه لا يجب ان يكون الخصومة من
الغير بل يجوز ان تكون من نفسه سبعة
الاولى المناقضة للحقيقة قد مر تفسيرها
مطلقا سواء بلا سند او معه وسواء
حقيقة لغوية او عقلية على تقدير كونه قيدا
لكل واحد من الموصوف والصفة والثانية
المناقضة مجازا عقليا والثالثة المناقضة
مجازا حذفا فاعلم انك اذا قلت كل جسم حدث
لانه مؤلف وكل مؤلف حدث فاذا قال الخصم
ان صغريك هذه ممنوعة فالممنوعة حقيقة
لغوية واسناده الى الصغرى حقيقة عقلية
واذا قال ان مدعالك لم واراد به المدعى دليله
او مقدمة دليله لعلاقة اللازمة و
اللزومية فالممنوع حقيقة واسناده الى
المدعى مجاز عقلي واذا قال هذا لم وقد رفوق
المدعى مضافا الى دليله او مقدمة دليله
فالممنوع حقيقة لغوية واسناده حقيقة
عقلية ايضا ومجاز في الحذف والاعراب
وعلم البيان متكفل بتفاسيرها والرابعة
الغصب وهو في عرفهم استدلال السائل

على بطلان ما صح منه وصرح شارح الادب
المسعودي بان الغصب هو منع المقدمة
مع الدليل وذكر في بعض الحواشي ان الظن
ان يكون الغصب هو الاستدلال على انتفاء
المقدمة المنوعة فعلى الاول ~~الظن~~ الظن
ان الغصب ابطال المقدمة بالدليل ابتداء
او منعها فابطالها به وعلى المصريح والمذكور
ظاهر في الثاني وفي قبول خلاف رده الجمهور
وقبله مولا نازك الذين عميدى وتبعه
المصرحمة الله تعالى والخامسة المنع المجاز
اللفوي المتعلق بنفس الدليل الانسب
والاخصر ومطالبة نفس الدليل بناء على
رأى من سوءه لانه يجوز للعقل ان يقيم دليلا
على صحة جميع المقدمات او يقيم دليلا
على كذب مقدمات ثم يستدل بصحة كل
منها على صحة المجموع خلافا لبعض الخذاق
لكونه تكليفا بالابطاق وهو الجدير والحق
لفرض المناظر الحق لانه اللايق للمناظر
انه ان وجد مقدمة معينة شك فيها
ان يطلباها والا فتنقض جميع المقدمات
من حيث المجموع او يجازيها والسادسة

النقض الاجمالي والسابعة المعارضة الحقيقية
صفة لهما وقد مر تفسيرهما وتصورهما
ان كان دليل الخصم المعارض على ذلك
مادة وصورة فمعارضة بالقلب او صورة
فقط فمعارضة بالمثل او كان غيره صورة
مطلقا فمعارضته بالخير الفينية في الصورة
مثل ان يكون كل منهما من الشكل الاول
والمراد من المادة هو الحد الاوسط في الاقتران
والجزء المنكر رتقيا واثباتا في الاستثنائي والاول
مثله غير خفية اذا عرفت ان للخصم سبع وظائف
فيوزان فاعلم ان الوظائف الموجهة لك في
مقابلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وفتح الواو
والتحفيف جمع الاول بالضم وهي المناقضة
الحقيقية والمجاز العقلي والحق في اثبات
مقدمتك اضافة المقدمة لادنى الملازمة
الممنوعة ابتداء او بالافرة تقطع وهو اما
باقامة الدليل او التنبه على صحتها اي مقدمتك
او بتجريحها اي بيان المراد منها والمذهب عليها
او بتجريم مدعائك مطلقا هذا اولى وافيد
مما قيل بتجريح المدعى ان كان الممنوعة هو التقريب
او الملازمة لانه لا وجه للقصر في منع التقريب

بتجريح المدعى اذ يجوز ان يحاب عنه ايضا بتجريح
اجزاء الدليل على وجه ينطبق على المدلول
ولا يحاب عنه منع الملازمة بتجريح المدعى
بل يحاب بتجريح اجزاء تلك المقدمة بحيث
يستلزم المقدم الثاني او بابطال سند منع
الخصم لو وجد مساويا لنقض الممنوعة
واحضر ما مر وتغيرها بالرفع عطف على
الاثبات اي بعض المقدمة او كلها قيل هذا
مستلزم لقبول المنع من المانع اذ لا يثبت
اثبات فيه للممنوعة وتغيرها يكفي
في تغير الدليل للملازمة بينهما قبض وال
الانتقال بالرفع الى دليل اخر يمكن ان يراد
بالانتقال هنا تغير الدليل مطلقا وقد
يقال بفرق بينه وبين التغير بانه ان كان
ما يتضمنه الدليل الثاني من الحد الاوسط
او الجزاء المكرر لا زم كما يتضمنه الدليل الاول
فهو من قبيل التغير والا فم من قبيل الانتقال
وجواز الانتقال عند البعض لقصة خليل
عليه السلام حيث قال ان الله ياتي بالشمير
من المشرق فأت بهما من المغرب بعد قوله زلي
الشمير يجي ويميت لا عند بعض اخر لانه

لأنه لم يثبت الحكم بالعلّة الأولى بعد انقطاعها
في عرف النظار وأما قصة الخليل عرم فأتت
الحجة الأولى وقوله زلي الذي يبحى ويميت
كانت ملزمة واللعين عارضه عرم بأمر
باطل وهو قوله أنا أحيى وأميت فالخليل عرم
لما خاف الاشتباه والتلبس على القوم انتقل
إلى علة لا يكون فيها اشتباه أو الانتقال
من البحث المقصود وهو اثبات الموعظة
أذ هو واجب على المعلن حيث أنه يقصد
إتمام التعليل ويقدر عليه إلى بحث آخر لغرض
مقارن لأظهار الصواب مثل أن يكون
غرضك القاء المانع إلى بحث اشتبه عليك
اعتماداً على الحل عنه وإلى بحث صعب له
توجيه حسن كذا وكذا كالدخول في السند
لعمومه وكإبطال عبارة المانع بمخالفتها للقاء
الغرض وإبطال المنع إذا كان المنع متعلقاً
بالمقدمة البديهية الجلية والاستقرائية
مجرداً عن الشاهد الظاهر أنه حال من المنع
المتعلق بالثاني ويمكن أن يكون من كل من
ومن الأول فافهم وأما إذا لم يجرّد عن الشاهد
فلا يجوز دفعه به بل هو باحد الوجوه السابقة

أو المسألة عند الخصم وجوز البعض المنع بعد
التسليم أو بمقدمة غير ملتزمة الصحة
لك وأما منعه أي منع المنع يعني مطالبته
مطلقاً بقرينة السياق والسياق إذا إضافة
المنع إليه وإلى السند بمعنى طلب الدليل أو
بمعنى الدخول في مقابلة الدليل ليست في موقعها
أذ لا دليل هنا ومنع السند ومنع تنويره أي
تنوير السند وهو ما جرى فيها التوضيح فلا
يسمع قطعاً ولا يقبل جزماً لأن الأول يخلو
الشك بالشك والآخرين مقابلة الجواز الجواز
فكلاهما غير مقبولين قيل إذا كان السند
والتنوير في صورة الدليل كالتعبير عنهما بلا
يتعلق به مطلق المؤخدة صورة فالأحسن
أن يكون قوله قطعاً قيداً للأول فقط
كذا فعله بعض الأفاضل لعل وجه التأخير
روماً لا يجرّد اعتماداً على الظهور كما لا يخفى
ولك في مقابلة المنصب الرابع له من السبعة
وهو الغصب الإثبات أي إثبات مقدمته
المقصوبة وهو الإثبات أي بإقامة الدليل
عليها أو بتجريب أي بتجريب المقدمة والتعبير
عطف على الإثبات أي تغيير المقصوبة

بعضا او كلاه والانتقال عن تعليل اوله الى
تعليل اخر اتفق الاراء من مجوزي الغصب
وغيرهم في كون هذه الثلاثة نافعة وذلك
موجهة في مقابلة الغصب اتفاقا فان معنى
عدم تجوزهم الغصب انه لا يصح الجواب
منه بمنع مقدمات دليله او نقض دليله
فقط لا ان لا يصح الجواب عنه بهذه الثلاثة
ومنع مقدمته اى مقدمته دليل الغاصب
والنقض الاجمالى والمعارضه التحقيقان
هذه اثبات تصح عند مجوزها او جرحها
من مجوزها اى الغصب وفي المنصب الخامس
له منها وهو المنع المميز للقوى المتعلق
بنفس الدليل اثبات دليلك المتنوع بنفسه
وهو اما باقامة الدليل الدال على صحة جميع
المقدمات اجموعها لا الجميع بمعنى الكل الافراد
بمقابلة قوله او على صحة كل واحدة منها او على
صحة مقدمة معينة فينظر اما ان يسكت
الحضم بهذه الاقامة على تلك المعينة او لم يسكت
وان سكت الحضم فالاثبات حاصل بها ونجت
والا اى وان لم يسكت بل قال الحضم ليس
الممنوع هذه المثبتة بل هو مقدمة اخرى

فقيم انت دليلا دالا على صحة تلك الاخرى
وحالك من الاثبات هكذا او وتفعل هكذا
منتهيا الى ان تنتهى المقدمات وفي السادس
وهو النقض الاجمالى الحقيقى المنع الحقيقى
المتعلق بمقدمته المعينة اعلم ان من الشايخ
بين الاصوليين الحل وهو تعيين موضع الخط
موضع الغلط وهو وان كان نوعا من المنع
الا انه لنوع خصوصيته قد يذكر في مقابله
ولا يقصد به طلب الدليل كما هو الظاهر
من المنع بل يقصد به ان ما ذكرته غلط
ومشاقوه فهم ذاته كذا ولولا ذلك لما
وقعت في الغلط مثلا اذا قال المعلن العالم
قديم لانه مستند الى القديم وكل مستند الى
القديم قديم فالخضم بمنع الكبرى بطريق
الحل بان يقول لانم ان كل مستند الى القديم
قديم وانما يكون قد بما لو كان استناده اليه
بطريق الايجاب ومقدمته مبينة على هذا مع
انه غلط واكثر وقوعه بعد النقض الاجمالى
وتغيير دليلك بعضا او كلا الظاهر من كلامه
عدم الفرق بين التغير والانتقال وتحريره
اى الدليل يعنى الكلام المشتمل عليه الدليل

وتحرير مدعائه المنقوض دليلها بحيث
تستلزم من النقض وتحرير المادة أي مادة النقض
عند النقض بالجرى بان والتخلف بان تقود
انما يجري دليلنا في مادة كذا وانما يتخلف
حكم مدعاه اذا كان المراد من تلك المادة
ما فهمته او من المدعى ما فهمته لا قيل الا حسن
ان يجعل هذه التحريرات اسانيد المتنوع والنقض
الاجمالي الحقيقي أي ابطال الدليل المستنبط
من التخلف واستلزام خصوص القضاة
بالتخلف او بالاستلزام لكن في تعلق النقض
بالنقض كلام والمعارضة الحقيقية
والفصل أي غصبك لمقدمة في مقدمة
وفي السابع وهو المعارضة الحقيقية المنع
الحقيقي والتحيز الاول والثالث لان مادة
النقض ليست بمبتورة فيها وتغير الدليل
بقضا او كلا والنقضان أي النقض الاجمالي
والمعارضة الحقيقية والفصل والمنع
المجاز اللغوي المتعلق بنفس دليل الخصم المعارض
وقدم الكلام فيه واما الحالة الثالثة من
الحالات الخمسة لك فنقول لك فيها اعلم
او القاء اعتراضية والخبر قوله فالوظائف

الموجهة الى اول بلا تنوين اوبه اي زمانا اول
او بمعنى قبل الشروع في المقصود ان جنس
التعريف مشتمل على اربعة اقسام اشتمال
الكلي على جزئية بالاستقراء لفظي وهو
ما يقصده تفسير مدلول اللفظ كذا
في تهذيب الميزان وهو جار في الفعل كقولهم
ضرب في الارض اي سافر فيها وفي الحرف كقولهم
صلى بالمسجد اي في المسجد وفي الاسم كقولهم
القضطر الاسد والمراد به تعيين ما وضع له
لقضطر مثلا من بين سائر المعاني ليلفت اليه
وعلم انه موضوع بازانة فانه الى التصديق
فهو طريق اهل اللغة خارج عن المعرفات
الآتية واقسامها وحقه ان يكون بالفاظ
مفردة فان لم توجد ذكر مركب يقصده
تعيين المعنى لا تفصيله كذا في شرح المواقف
وتنهي وهو احصاء صورة مخزونة بلا
كسب جديد كتعريف الوجود بكون الشيء
اعيانا وحقيق وهو ما يقصده تحصيل
صورة ما علم وجوده في الخارج واسمى
وهو ما يقصده تحصيل صورة ما لم يعلم
وجوده في الخارج سواء علم عدمه اولا وهما

لا يجزى ان الا في صفات الاسماء ان لا بد فيهما
ان يلاحظ المعنى اولاً ثم يتوجه بصوريه
تفصيلاً وذلك انما يكون في المعاني المستقلة
بالمفهوم منه دون معنى الحرف والفعل لعدم
الاستقلال فيهما بالكليّة واعلم ان ما به
القصد والتحصيل اما كنه لذي الصورة
كافي الحدود او وجه له كافي الرسوم فكل
منهما اربعة اقسام حد ورسم ثمان اوتاد
قضان فمجموع الثمانية داخل في القول
الشارح دون تعريف اللفظي والتبهي
والاولان اي اللفظي والتبهي من المطالب
التصديقيّة هذا مبني على رأي سيّد
المحققين وعند التفات الى من التصوريّة
وفي هذا المقام مباحث شريفة منها اوضح
امير المحققين من انه كما ان التعريف اللفظي
ليس المطالب التصديقيّة قطعاً كذلك
ليس من المطالب التصوريّة حقيقة بل
بضرب من المسامحة وتشبيه احضار
الصورة الحاصلة التحصيل الصورة
غير الحاصلة فافهم والاعيان من المطالب
التصوريّة اتفق الآراء في كونها منها

وفاقاً بكسر الواو بمعنى الاتفاق فالوظايف
الموجّهة من الخصم حال كونها او حال كون
الخصم عند تفتيش الاولين هو المناقضة
فجاز الغوتا والمعارضنة التقديرية باثبات
خلاف المراد مطلقاً سواء اعترض الدعوى
الضمينية او لا الظاهر انه قيد لهما كما اني به
بعض السلف فيهما فاطلب لانيهما لكونهما
من المطالب التصديقيّة مشتملان على
النسبة الخبرية فيكونان من قبيل الدعوى
غير المدلّة والنقض الاجمالي بشهادة فساداً
من التسلسل والدور واشتمال المشترك والمحو
المساوات جهالة والكون الحق واما المانعية
فليس بشرط في التعريف اللفظي لحصول
التبني بالعام ولعل الجامعة ايضا من
شروط الحقيقة فقط كذا بينه الشوكي
رحمه وتصويره ان يقال تعريفك هذا
متلزم للتسلسل او الدور او مشتمل على
اللفظ المشترك مثلاً وكل تعريف هذا شأنه
ففساد فتعريفك هذا فاسد ويبين الفاسد
سواء كان شبهة بناء على تعلق النقض
بالدليل دون التعريف وهو مذهب الجمهور

او تحقيقا بناء على تعلقه بهما قال بعض
محققي الاداب المسعودي انه مشترك بينهما
ويفهم من كلام العصام في شرح العضية
ان تعلقه عام الى الدليل والتعريف وايضا
نقل عن سيد المحققين ان المعارضة الواردة
على التعريفات تحقيقية لا تقديرية هذا
الترديد مبني على اختلاف في تعلق النقص
الاجمالي اذا عرفت هذا فالوظائف الجارية لك
في مقابلة الكل من الوظائف الثلاثة له هو مثل
ما مر في مثله اي مثل هذا المقام من اثبات
المعرف بالفتح باحد الطرق الثلاثة وابطال
المنع في الاولى ومنع مقدمته والتحرير والنقضين
التحقيقين في الاخيرتين والمثل الثاني عبارة
عن الحالة الاولى تدبر قوله وعند الاخير
اي الحقيقي والاسمي النقص الاجمالي عطف
على قوله عند الاولين المناقضة الى حرف واحد
سواء كان شبيهيا او تحقيقيا على اختلاف
اشرنا اليه آنفا بشهادة فادامة عدم الجا
معية او عدم المانعية او مثل ما تقدم ونصوه
ان تعريفك هذا غير جامع مثلا وكل تعريف
هذا شأنه فاسد ويبتن الفاسد ويكون

هذا البيان دليلا للصغرى فالوظائف
لك في دفعه هو المنع الحقيقي للقوى المتعلق
بالصغرى المبينة للفاسد القسادلان
الناقض على ما صورناه مستدل على الـ
الصغرى والمنع المجاز العقلي المتعلق بالـ
الصغرى مع ارادتك منها مقدمة دليلها
لعلاقة والمنع المجاز الحذف المتعلق بها ايضا
لكن بتقدير المضاف فوقها كما مر بالا مثله
والنقض الاجمالي والمعارضة التحقيقان
وتحرير اجزاء التعريف وتغييره اي
التعريف بعضها او كلا وتحرير المعرف
بالفتح واما تغييره فخير جيد وتحرير
مادة النقص قيل الاحسن ان يجعل هذه
التحريرات الثلاثة اسانيد دون وظائف
مستقلة لانها لو كانت اسانيد لم تكن
فيها شائبة الغصب واما اذا كانت وظائف
مستقلة فتكون غصبا وهو وان كان
جائزا حسنا ولو بلا ضرورة الا ان الامس
تركه عند وجود وجه وجيه وقيل وجه الحسن
سهولة طريقة المنع على الاستدلال لان التحرير
اذا كانت وظائف مستقلة تكون استدلالا

فتعلق المنوع فوجهها وأخترا وجهها
وأما المنع أي كل واحد من أنواعه الأربعة
وافراده والمعارضه الحقيقية أو تقديرية
فلا يتوجه كل واحد منهما إلى الآخرين
في جميع الاوقات لان المعرف بهما بمنزلة نقاش
مشير إلى نفس نقشه فاذا قال مثلاً الانسان
الحيوان الناطق لم يقصد به ان يحكم على
الانسان بانه حيوان ناطق والا كان
مصدقاً لا مصوراً بل اراد بذكر الانسان
ان يتوجه ذلك إلى ما عرفت بوجه قائم
يشترع في تصويره بوجه اكل فليس بين
الحد والمحد وحكم ~~صريح~~ ~~وبالفعل عي~~
صريح وبالفعل حتى يمنع ويعارض الا اذا
اعتبر الدعاوى الضمنية أي الاوقات اعتبار
الحكم أيها من المعرف بان تعني هذا أحد وجوه
هذا جنس وجزء ذلك فضل وان تعني
هذا جامع ومانع وعارض المعتاد
قال القاضي رحمه الله عصمه الله في شرحه
على الفصديّة وأنا أقول يتصور المناقشة
في التعريف بلا حكم ضمني بان يقال ما هو
العرضة المصوّر لم يترتب عليه من تمييز

جميع افراده عن جميع ما عداه إلى غير ذلك
فتأمل فحين يكون المنع المجاز اللغوي مطلقاً
لكن لا بد في منع الجامعية والمناغية والعراء
عن المفاسد من شاهد والمعارضه التقديرية
متوجهها على تلك الدعاوى فالوظائف
لك في دفع الوظيفة الأولى وهو المنع المجاز
اللقوي له اثبات دعواك بالدليل هذا
في التعريفات الغير الحقيقية سهل ولكن
في الحقيقة لا يخلو عن صعوبة أو بإبطال
السند المساوي أي اللازم للمنع لان
الشاهد للمنع في هذه الصور لا بد من ان
يوجد فافهم والتغيير أي التغيير التعريف
جزاءه وكلمة والتحريرات أي تحرير المعرف
وتحرير اجزاء التعريف وتحرير مادة الد
النقض ولك في الثانية وهي المعارضه
التقديرية له المناقضة مطلقاً سواء بلا سند
أو به والنقضان فيه تغليب التحقيقان وجوه
التحرير أي التحرير الموجه المستحسن والتحرير
المتطرق المتنوع من تحرير المعرف وغيره
والتغيير أي تغيير اجزاء التعريف وقد يفهم
من كلام السيد الشريف قدس سره

الكل وهما من البادى الصورية في الحقيقة
ولو كانا من التصديقية صورة عند سيد
المحققين لان المقصود منهما تصوير الاقسام
ونفشتها في الذهن بحيث يحصل تغيير كل
واحد منها عن الآخر فكان ذكر المصمم للمقسم
اولا كذكر المعرف قبل التعريف وقد عرفت
حاله في باب الدليل الذي ذكر عقيب
بعض التقسيم فهو لخص المقصود للتقسيم
فان ما يعتبر فيه الحكم هو الحصر كذا صرح
به الساموني ومن البادى التصديقية
حقيقة وصورة عند العلامة لان التقسيم
عنده عبارة عن الحكم بانقسام المقسم الى
اقسامه فالكل يسمى مقسما ومورد القسمة
والقيود المضمومة اليه بالنسبة اليه شتى
اقساما



في شرح المواقف انه اي الشان يجوز المعارضة
اي لا يجب ولا يمنع بلا اعتبار دعوى من
المعرف وفرض دليل عليها وعلم من هذا ان
هذه المعارضة غير المعارضة التي هي بتقدير
الدليل قوله بان يقول متعلق بالمعارضة
ما ذكرتم من التعريف ببيان لما معارضة
بذلك التعريف وكل تعريف هذا شأنه فيبط
فيل فهي مثل النقص الاجمالي الوارد على التعريف
مطلقا على راي بعض الاقائل فالوظيفة
لك في دفعها منع التعارض اي تعارض التعريف
مستند بالرسمية اي رسمية تعريف
المعارض بناء على حديثة تعريفك ويجوز بالحكم
مثلا ان عرفت العلم بما يصح من الموصوف
به احكام العقل وعارض الحضم بانه الاعتقاد
المقتضى لسكون النفس فتقول لانهم تعارض
تعريفك وانما التعارض لو كان حدا وحدية
مجازا لكونه رسما او مستندا بغيره اي بغير
كونه رسما من الاسانيد السابقة لكن الاشناد
بالاول اظهر واما الحالة الرابعة من الحالات
ولك هي حالة التقسيم اعلم اولاً ان التقسيم
اما حقيقي وهو ضم قيود متبانية الى المفهوم